الصباح الجديد
الثلاثاء 11 تشرين الثاني 2008 م 12 ذي القعدة 1429 هـ العدد (1283)
Tue 11 Nov. 2008 issue number (1283)

تأريخ واحداث | الحلقة الخامسة

القذافي والقضية الكردية

فلك الدين كاكه يى
وزير ثقافة اقليم كردستان

منذ سنوات طويلة، وعلى مرأى من الرأى العام العالمي كله، يتعرض الشعب الكردى الى سياسة حرب إبادة منظمة، يجرى فيها استعمال مختلف الاساليب والوسائل.. "من حرمانه"، "سلب ابسط حقوق الاولية"، "حتى سياسة التهجير الجماعي والاعدامات واستعمال الغازات السامة..": ـ "بكل تلك الوسائل الهمجية يجرى العمل المنظم من أجل الإبادة الجسدية والنفسية لهذا الشعب..".

و"ان نضاله من اجل الحياة بحرية في بلاده والمساواة مع بقية الشعوب يقمع بوحشية". - "ان جريرة الشعب الكردي انما هو كفاحه المتواصل من اجل حقوقه القومية الديمقراطية وحرياته لاغير ."..

" -ان ثمة حاجة لأن تتبنيَ الأمم المتحدة قضية الشعب الكردي وتعمل عليَ دعم نضاله من اجل حقوقه المشروعة ومن أجل حقوق الانسان الديمقراطية ."..

" -يجب ان تلح الأمم المتحدة عليَ درج القضية الكردية في جدول اعمالها، وكذلك في اطار القانون الدولي ومبدأ المساواة وحق تقرير المصير للشعوب ولعمل لأيجد الحلول للمشاكل ."

" -ان ممارسة حرب الابادة ضد شعب بكامله ومصادرة حقوق الانسان الاولية في العيش بحرية وسلام، وانتهاك المواثيق والاتفاقيات الدولية ، ليس شأناً داخلياً لهذه الحكومة او تلك، او امراً يخضع للمساومات السياسية الدولية او المصالح الاقتصادية والتجارية، وانما هي قضية تعني الانسانية برمتها ."

" -يجب تشكيل منظمات مستقلة في الدول والحكومات لمتابعة قضية الشعب الكردي وفضح المخالفات او انتهاك حقوق الانسان ."..

بيان (بريمن) لحقوق الانسان في كردستان "قد لفت اهتمام السكرتير العام للأمم المتحدة، والمجموعة الاوروبية والسوق الاوروبية المشتركة، ورئيس البرلمان الأوروبي، وجميع رؤوساء الدول والحكومات والمنظمات الدولية، للعمل من اجل تشريع قانون لحقوق الانسان في كردستان ."...

.." وإنطلاقاً من واقع ان عشرين مليون كردي.. محرومون من ابسط حقوقهم الانسانية، وسط تواطؤ وصمت رهيبين ندعو الأمم المتحدة الىَ اعتماد ممثل للأكراد بصفة مراقب دائم ."

" الدول التي تعمل من أجل الحلول السلمية لمشاكل الشرق الاوسط يجب ان تضمن درج القضية الكردية في جدول أعمال المؤتمر القادم المزمع عقده في الشرق الاوسط. وتسهيل مشاركة التمثيل السياسي للكرد في مؤتمر السلام في الشرق الاوسط ."

" يجب عليَ السكرتير العام للأمم المتحدة ان يضمن مشاركة التمثيل السياسي للكرد في محاولاته لإنهاء حرب الخليج ."

" ان الرغبة بسيادة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط لايمكن ان يتم وثمة شعب يقتل ويباد وتصادر حقوقه، هو الشعب الكردي ."..

" عليَ كل الانسانية والمنظمات ان تدافع ضد الاضطهاد الذي يتعرض له الشعب الكردي والذي يهدد تأريخهم وثقافتهم وتراثهم وكذلك هويتهم القومية، وكذلك محاولات ومخططات ترحيلهم من مناطق سكناهم الاصلية والمحاولات العاجلة لضمان عودتهم اليَ اراضيهم مع ضمان معاملة اللاجئين الكرد في تركيا وفق مقررات اتفاقية جنيف ."..

" دعوة الأمم المتحدة والصليب الاحمر الدولي وغيرها من المنظمات الانسانية اليَ ارسال بعثات تحقيق اليَ منطقة كردستان للتعرف عن كثب عليَ الجرائم المعادية للبشرية والتي ترتكب بحق الشعب الكردي وضمان الرعاية الطبية للمصابين واعتبار الهاربين من الاكراد اليَ تركيا وايران لاجئين سياسيين ."..

....وغيرها من النصوص الهامة التي صارت ترسم صورة محددة عن القضية الكردية والتعريف بها امام العالم، وتصوراً عن كيفية حل شؤونها الحادة. وينطلق هذا التصور من أسس واضحة في التفكير والعلاقات، مبنيّة عليَ الحل السياسي الديمقراطي واقامة علاقات ديمقراطية أخوية مع ابناء الشعب الكردي، وان يكون لهم موقع في العلاقات الدولية التي ينبغي ان تكون انسانية وديمقراطية في التعامل معهم.

11

انجح اساليب الكفاح، والعمل في اي ميدان، هو ذلك الذي يستهدف توفير أكبر مايمكن من الجهد، واختصار الزمن وتقليل الآلام والهموم ما أمكن. واجبنا... هو البحث عما يختصر، ويقلص اليَ اقل حد ممكن، آلام وعذابات ملايين الناس، ملايين الكرد البسطاء الذين هم من أفقر فقراء الارض ومحروميها. واذا ما توفرت شروط لمثل هذا التقليص للعذابات فليس من الحكمة ان نستسلم للعواطف والمشاعر غير المبررة واقعياً، فنقع مرات ومرات في مسيرة العذاب الذي يثقل عليَ صدر جماهير الشعب .

رأيت رجلاً يبكي أحد أمواته، كان يجهش عند القبر. وبعد دقائق نهض وجاء بماء يسقي به شتلاً مزروعاً بين القبور. ثم جلس يأكل خبزاً وتمراً .

تلك هي إرادة الحياة الجارفة وسط حلبة الموت ...

فالرجل يبكي انساناً عزيزاً مات ولن يعود.. بينما احزانه لاتحجب عنه فطرة عفوية، فطرة الحياة، فيروي شجراً أخضر، راجياً له البقاء والنماء واستمرار الحياة.. مثلما يواصل هو تلك الحياة، وزاده تمر وخبز .

تلك هي ارادة الشعوب ايضاً ..

وهي لا تبكي عشرت الآلاف من ضحاياها العزيزة فانها

خضراء طالما بقي كوكب الارض يدور بسرعته الهائلة، سالماً، في مداره. وطالما يمكن توفير شروط افضل لحياة الانسان المتحرر مادياً وروحياً، فلماذا نتقاعس عن ذلك؟ ولماذا التردد في خوض دروب احسن واقوم تفضي بسرعة أكبر اليَ عالم افضل من هذا العلم المعذب؟ باختصار... تتولد في رحم المجتمع الكردستاني ومنذ فترة ليست قصيرة شروط ذاتية وموضوعية لإستنهاض حركة شعبية واسعة باساليب جماهيرية، سياسية، وصولاً اليَ نفس الاهداف المشروعة .ماهي هذه الشروط؟ .1 كمياً... عدد نفوس المجتمع الكردي يبلغ ملايين غزيرة.. وهو ثقل سكاني بارز عليَ الارض لم يعد بالأمكان تجاهله .

.2نوعياً... خبر وتجارب متراكمة عبر كفاح طويل الامد، ووعي اجتماعي وقومي يتزايد عمقاً، بحيث صارت فكرة الكفاح التحرري ملكاً لملايين الناس، ولم تعد حكراً عليَ نخبة صغيرة... وهذا يعني توفر قوة مادية بشرية هائلة ..

.3ولادة رأي عام دولي يتزايد اتساعاً، تضامناً مع القضية .

.4تنامي اتجاه في صفوف الجماهير الشعبية وحتيَ قطاعات من الاوساط الرسمية للبلدان التي يعيش الكرد فيها، وهو اتجاه يتحسس واقعية وجود القضية ويبحث عن حلول لها .

.5المناخ الدولي العام، والعلاقات الدولية الجديدة التي تهدم الفواصل والحدود الاجتماعية والتأريخية بين الشعوب والأمم، وتقربها اليَ بعضها، وتعاظم تيار التغيير الديمقراطي في العالم مما يوفر شروطاً موضوعية للكفاح السلمي .

.6التطور الهائل للعلم والتكنولوجيا الحديثة لاسيما في العلاقات والاعلام، والسرعة الهائلة لأنتقال المعلومات، كل ذلك يساعد عليَ انكشاف أي أمر. فلم يعد بمقدور أعتيَ الانظمة استبداداً ان تخفي الحقائق وتعتم عليَ الاخبار (?)، مما يشكل رادعاً آخر يضاف اليَ المطالبة العالمية باحترام الحريات العامة وحقوق الانسان في كل مكان .

هكذا... صارت بإمكان الجماهير الشعبية الواسعة جداً ان تتفهم حقوقها ومطاليبها بشكل أحسن، وأن تناقش أمورها رغم الاستبداد... فالأطلاع الواسع عليَ الحياة الآمنة الرغيدة لشعوب اخريَ، يدفع جماهيرنا ايضاً اليَ مضاعفة الكفاح وصولاً اليَ حياة كريمة .

وأظن انه بات بمقدور الكرد اليوم ان يعلنوا بأعليَ صوت، ويملأوا آذان العالم أجمع، بأنهم قادرون عليَ مباشرة كفاح سياسي جماهيري واسع في سبيل طموحاتهم المتواضعة التي لاتضر أي شعب آخر ولا لأية دولة اخريَ، ولاتسيء اليَ أحد. ويمكنهم تركيز طموحاتهم فيما يلي: 1. الاعتراف بوجودهم القومي، واحترام الشخصية القومية الكردية ضمن حدود البلد الذي يعيشون فيه، بالتعاون والتفاهم مع شعوب ذلك

غلاف الكتاب

البلد .

.2ضمان الحريات العامة وحقوق الأنسان مما يفسح امامهم المجال لممارسة حياتهم الثقافية والإجتماعية .

.3الأسراع في تحسين حياتهم الإجتماعية والإقتصادية وإجراء تنمية سريعة للمناطق الكردية، بعد إزالة مظاهر التخلف والتمييز الذي خلفته العهود السابقة، ففي العراق مثلاً: العمل ايضاً لإلغاء وازالة النتائج المدمرة لتغيير الطابع القومي والتاريخي لكردستان. ذلك كله لايسلب الكرد حقهم الطبيعي في كافة الحقوق القومية المشروعة التي يمكن نحقيقها حسب شروط تأريخية ملموسة ..

هناك، اذن، إمكانية للحديث عن (طريق للسلام من أجل كرستان).. وصار بإمكان الكرد ان يتحدثوا بين انفسهم وبصراحة عن أساليب وإمكانيات سلمية للكفاح مما يستجيب لنداء الحياة ومنطق التاريخ .

خطوتهم الاوليَ هي وحدة عملهم واهدافهم الواضحة، واطلاق الطاقات الهائلة جداً، المكبوتة حتيَ الآن والمخنوقة لأسباب ذاتية في الغالب، وموضوعية ايضاً .

12

الحل السياسي يعني توصل القناعات البشرية اليَ التعايش معاً... ويجدر بنا الحديث عن طريق للسلام لأسباب هامة :الناس في كل مكان، سواء الكرد أو غيرهم، صاروا يدركون هذه اللغة ويتفهمونها وان كانوا يترددون في الجهار بها .

يستجيب للمنطق. اذ ان حل أي مشكلة عن طريق الحوار الأخوي السلمي والتفاهم هو اصح واسلم واقرب اليَ الطبيعة البشرية .

حل القضية سياسياً مفيد وضروري للكرد، مثلما هو مفيد وضروري للشعوب التي يعيشون معها. واما اهمالها فيضر الجميع .

هذا الحل يخدم السلم والاستقرار في الشرق الاوسط والعالم. من الافضل للكرد ان يكونوا من انصار مثل هذا السلم... ومادامت مسائل شرق اوسطية حادة مثل قضية فلسطين وحرب الخليج (الاوليَ) يجري البحث عن حلول سلمية لها، فليس من المنطقي ان تهمل القضية الكردية لتتحول اليَ جرح نازف مثل قضية لبنان المأساوية، وربما أسوأ .

نحن ايضاً ننشد عالماً بدون اسلحة وحروب. ننشد سلاماً شاملاً عليَ الارض. هنا تتوحد طموحات الكرد مع

كافة شعوب الارض في الحفاظ عليَ الحياة الانسانية

أكثر من غيرنا ان نكون ضمن لمسيرة الانسانية الداعية اليَ نزع السلاح وتقليص النفقات العسكرية الباهظة وتوفير ذلك لتحسين حياة الانسان لاسيما الشعوب المحرومة

.فالسير بهذا الاتجاه ينسجم مع تيار التغيير الديمقراطي في بنية النظام الدولي وعلاقاته، واعادة بنائها عليَ أسس انسانية عادلة وديمقراطية .

ان الكفاح التحرري الكردي، بطبيعته الاجتماعية التواقة اليَ ازالة الاستبداد والتعسف، هو جزء من حركة السلام في العالم .

هذه الافكار والتصورات ليست جديدة.. بل تتردد منذ زمن ليس قصيراً، وبات الحديث عنها بوضوح ضرورة اجتماعية .

فلسنا نضيف شيئاً اليَ مايعرفه الكثيرون. لكن الشيء الجديد هو ان الشجاعة تقتضي العمل لتجسيد ذلك .

وكما قلنا... تبدأ الخطوة الاوليَ من تغيير الفكر والتصورات، تغيير مفاهيمنا عن أمور اثبتت الحياة انها ناقصة ومشوشة، او انها انقطعت عن جذورها الاجتماعية التي تيبست منذ فترة ..

انا، كصحفي يتكلم من وجهة نظر كردية احديَ وجهات النظر عليَ الاقل ارىَ بأنه قد آن الأوان كي نستعد جميعاً لحوار طويل جدا مع انفسنا ولاً، بين صفوفنا اولاً.. لننقب ونبحث ونبحث عن الغل الاصلية.. ونفتش عن الحلول التي تضمن كرامة وحقوق شعبنا ومصالح وكرامة وحقوق الشعوب الاخريَ في نفس الوقت .

لخطر الاخطاء هي تلك التي قد تقع عفوياً بوضع مصلحة وطموحات شعبنا كموقف مناقض (ولو ظاهرياً) لمصلحة وطموحات بقية الشعوب الشقيقة التي نحيا معها. ان مستقبل الشعب الكردي مرتبط بمديَ تعزيز روابطه الاخوية القائمة عليَ الاحترام المتبادل مع ابناء تلك الشعوب.

اعتقد ان عليَ الكرد ان يهيئوا انفسهم لمناخ فكري ،نفسي افضل ..

فان امنهم مرتبط بأمن شعوب لمنطقة، وأن مستقبلهم يتقرر بالتعاون مع هذه الشعوب، والحرية التي ينشدونها لاتتجزأ عن الحرية التي تحصل عليها تلك الشعوب. اتحدث عن واجبات الكرد أكثر من واجبات الآخرين.. لأن الأفضل في كل حوار هو ان يبدأه الكردي بالتفكير فيما يجب عليه هو وما يمكنه عمله، حتيَ يختصر المسافة بينه وبين الآخرين .

وقد ينبري احدهم ليقول بأنني أحمِّل الكرد اخطاء وأموراً لايتحملون مسؤوليتها.. أو أن كلماتي قد توحي "بأتهام" الكرد .

الموضوع ليس "ثارات".. ولاحاجة اليَ القلق والخوف من النقد. صحيح بأن المسؤولية الأكبر تقع عليَ المؤسسات الحاكمة والمبادرة في يدها في اغلب الاحيان.. إلاّ ان ذلك لايبرر أخطاء سواء في العمل او في انماط التفكير. علينا ان نبدأ دوماً من التغيير في أنفسنا. في ذاتنا، في وضعنا، قبل ان نطالب الآخرين ..

13

المحبة نور يضيء عقول البشر، والمحبة هي العنوان الوحيد لمستقبل العلاقات بين البشر عليَ الارض. والا افنيت هذه الحياة .

الحلقة الخمسة

هل العولمة هي السبب في المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية؟

تأليف: سربيان دي سيلفا*

رغم مضى بضعة عقود من الزمان على كثير من أجزاء البحث الذى أجراه دى سوتو ومعهد الحرية والديموقراطية الذى أسسه والذى وصفته الايكونوميست بأنه ثانى أفضل مستودع للفكر فى العالم، إلا أن بحوثه اللاحقة والظروف الراهنة فى العديد من الدول النامية تدعم ما تم التوصل إليه من تشخيص للمشاكل ولا تضعفه. فالموجودون خارج القطاع الرسمى بحاجة إلى تنظيم ذاتي للحصول على الحقوق الاقتصادية والقانونية كشرط أساسى لتنمية بيئة تساعد على تحويل أصولهم إلى رأس مال وبذلك تتم تقوية الإمكانات العملية والاقتصادية لغالبية السكان.

وإلى أن يحدث ذلك، ستظل المجتمعات التى لم تستخدم هذه الإمكانيات بعيدة عن الدخول فى الاقتصاد العالمى.

كان قسط كبير من مساعدات التنمية الموجهة إلى العالم الثالث يقدم إلى النظام التجارى الحكومي (mercantile) ولذلك لم يكن لتلك المساعدات أثر يذكر فى تحويل الأنظمة السياسية والاقتصادية، بل أدت المساعدة فى بعض الأحيان إلى تقوية وتدعيم الساسة والبيروقراطيين والنخبة رغم أن ذلك كله لم يكن هو المقصود عند تقديم المساعدات.

وعلى ضوء هذه المناقشة، يمكن تلخيص موقف الاقتصاد غير الرسمى فيما يلى: فى الكثير من الدول النامية تحدث أنشطة اقتصادية كثيرة، وفى بعض الأحوال تحدث معظم هذه الأنشطة فى القطاع غير الرسمى.

ولا يمكن لمن هم خارج القطاع غير الرسمى أن يتحولوا إلى لقطاع الرسمى حتى ولو أرادوا ذلك نظرا لوجود ذلك الكم الكبير من القوانين واللوائح التى يستحيل الالتزام بها والتى تتطلب إمكانيات مالية باهظة تحول دون مراعاتها.

ولذا يعيش كثير من الناس فى القطاع غير الرسمى خارج مجال القانون أو على هوامشه، وهذا بدوره يؤدى إلى مشاكل للقطاع الرسمى الذى يجد لزاما عليه أن يدفع تكلفة الالتزام بالقواعد التى جعلت الكثيرين يبتعدون عن النظام الرسمى. إن الدراسات التى تجرى حول القطاع غير الرسمى وأسبابه تمسك مفتاح التنمية، فهى على سبيل المثال تحدد مصادر عدم الكفاية المؤسسية عندما تحدد لمؤسسات التى يختارها ذلك القطاع وتحدد أسباب اختياره لها.

وقد تسهل هذه المعرفة إصلاح هذه المؤسسات لكى تعطى القطاع غير الرسمى الحرية الاقتصادية التى لا يجدها وتسهل له فرصة الوصول إلى النظام القانونى المعدل الضرورى لتنمية هذه المشاريع القائمة على المبادرة.

وكذلك يكشف البحث أن المؤسسات والاجراءات الموجودة خارج نطاق القانون والتى يتبناها من ينتمى إلى القطاع غير الرسمى لها قيمة خاصة، وتوصف هذه المؤسسات بأنها عالية الديموقراطية.

أما النظام الاقتصادى الذى ابتكرته فإنه اقتصاد السوق القائم على عدم لتمييز، لأن القطاع غير الرسمى لا يمتلك نفس التأثير الذى يمارسه القطاع الرسمى غالبا فى الدول النامية والذى يضع حدا للمنافسة، أى التأثير الذى يخالف سمة أساسية من سمات اقتصاد السوق وهى فرصة الوصول الحر والمتساوى إلى الأسواق على أساس الكفاءة لا على أساس النفوذ. وكذلك تتضمن "عدم الرسمية" خسارة فى الإيرادات الحكومية تتمثل فى الضرائب التى لا يمكن للدولة تحصيلها.

ويجب الاهتمام بصفة خاصة إلى ما يلى:

إقناع الحكومات بأن الذين يعيشون فى القطاع غير الرسمى سيظلون خارج القطاع الرسمى ما لم يتم القضاء على الأسباب الى دفعتهم إلى العيش فى القطاع غير الرسمى.

تحديد المجالات التى تستوجب تخفيف القوانين.

تحديد الأساليب اللازمة لمساعدة القطاع غير الرسمى ومنها مثلا تقديم الإطار القانونى المطلوب وتسهيل الوصول إليه لأن النظام القانونى يجب أن يساعد على تسهيل صفقات الأعمال التجارية.

مساعدة الموجودين فى القطاع غير الرسمى على تنظيم أنفسهم حتى يتمكنوا من تمثيل مصالحهم أمام البيروقراطية الوطنية.

ويرى دى سوتو أن صميم مشكلة التنمية الاقتصادية فى كثير من الدول النامية يكمن فى انغلاق النظام الاقتصادى ونظام صنع القرارات السياسية، ويرى أن عدم الرسمية ما هى ألا عرض من أعراض الاختلال الوظيفى المؤسسى. ولا يمكن أن يكون هناك تنظيم للأعمال دون وجود التسهيلات التى يقدمها القانون، وهى التسهيلات التى يحرم منها السكان فى القطاع غير الرسمى.

وتتضح ضخامة حرمان هؤلاء السكان من التسهيلات القانونية من الشرح التالى الذى قدمه دى سوتو :

1 . الأمن: ما مقدار الاستثمارات التى كان من الممكن أن تتم فى الغرب دون حماية حقوق الملكية وضمان العقود ووجود نظام قضائى لحمايتها؟ إن الذين يعيشون فى ظل القطاع غير الرسمى نادرا ما يلجأون إلى القضاء، ناهيك عن عدم وجود الوسائل التى تساعدهم على ذلك.

2. الحوافز: ما هى الحوافز التى تشجع على الابتكار دون براءات الاختراع و حقوق الملكية؟ وهل يعرف الناس فى القطاع غير الرسمى شيئا عن مثل هذه الأمور؟

3. الضمانات والحماية: كم عدد المخاطر التى ما من الممكن التعرض لها دون وجود لمسئولية المحدودة والتأمين .

4. المسئولية: ما مقدار رأس المال الذى كان من الممكن تجميعه دون وجود المسئولية المحدودة ونظام المساهمة؟

5. قواعد التعاقب: كم عدد الشركات التى كانت ستزدهر وتنمو دون تعاقب مستمر؟

6. تحويل الدين: كم عدد الناس الذين كان من الممكن أن يواجهوا الفشل ثم يعودون إلى ممارسة أعمالهم مرة أخرى لو لم يكن من الممكن تحويل الديون إلى أسهم؟

ليس بوسع الناس فى القطاع غير الرسمى أن يصلوا إلى التسهيلات القانونية إما لأنهم يخشون اكتشاف أمرهم، أو لأن اكتساب الصفة القانونية باهظ التكاليف وليس من السهل تحقيقه، أو لأن هذه القوانين ليست موجودة فى بلادهم .

ومع ذلك، لا بد من التأكيد على أن القوانين وحدها عديمة الجدوى ما لم تصاحبها النقاط الأساسية الخمسة التالية:

أولا: لكى يكون النظام القانونى مؤثرا لا بد أن يكون مرتبطا بنظام للقيمة او بثقافة تؤدى إلى القبول الأساسى للقانون وسيادة القانون واحترامه. ويجب مراعاة أن يكون نظام القيمة منتشرا فى غالبية المجتمع. ومن سوء الحظ أن مثل هذا النظام ليس موجودا فى كثير من الاقتصادات النامة والصاعدة.

ثانيا: لكى تولد الدولة احترام سيادة القانون، لا بد لها من نظام قضائى محايد.

ثالثا: لا بد من إنفاذ القوانين لأن عدم إنفاذ القانون سيؤدى إلى فقدان سمعته .

رابعا: يجب أن يكون من السهل على الجميع الوصول إلى النظام القانونى والحقوق وأساليب العلاج الموصوفة.

خامسا: يجب ألا يكون هنك أي تعطيل زائد عن الحد فى تقديم العدالة لأن تأخير العدالة يكون فى الغالب كجحودها .

وأخيرا، يقول ساموليسن مراجعا أطروحة دى سوتو: إن تحليل دى سوتو رغم صحته وتأثيره لا يغطى إلا جانبا واحدا فقطمن مسألة الفقر التى لا بد أن تأخذ فى الاعتبار عوامل كثيرة أخرى معقدة من بينها عوامل ثقافية.

البعد عن التكنولوجيا

العولمة والتكنولوجيا ظاهرتان تقوى كل منهما الأخرى، وبينما خطت التكنولوجيا خطوات هائلة حتى فى بعض أنحاء العالم النامي إلا أن غالبية الشعوب والمناطق ما تزال نسبيا بعيدة عن الاستفادة من مزايا التكنولوجيا، وهذا بدوره يمثل حاجزا أمام المشاركة فى عملية العولمة. وهذا الإبعاد، على سبيل المثل، له آثار عكسية ملحوظة على القدرة على الحصول على المعلومات والوصول إلى الأسواق وجذب الاستثمارات وخاصة فى الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة الكبيرة.

وله أيضا تأثير عكسى على تنمية المهارات البشرية. إلا أن هذه الدول أمامها خيارات فيما يتعلق بالاستفادة من مزايا تكنولوجيا المعلومات، وتم تحليل ذلك فى تقرير التوظيف العالمي الصادر سنة 2001 عن منظمة العمل الدولية.

وقد وصف جيفرى ساكس الموقف العالمى المتعلق بالتكنولوجيا كما يلى:

" إن جزءا صغيرا من الكرة الأرضية يقطنه حوالى 15% من سكان الأرض هو الذى يقدم جميع الابداعات التكنولوجيا تقريبا إلى العالم. وهناك الجزء الثانى الذى يقطنه حوالى نصف سكان العالم ويستطيع أن يتبنى هذه التكنولوجيات فى الانتاج والاستهلاك.

أما الجزء المتبقى ويشمل نحو ثلث سكان العالم فإنه معزول تكنولوجيا ولا يبدع فى أوطانه ولا يتبنى التكنولوجيات الأجنبية.

هذه المناطق المبعدة عن التكنولوجيا لا تتطابق دائما مع الحدود الوطنية. ويبلغ سكان المناطق المحرومة من التكنولوجيا حوالى بليونين من البشر."

إن الثغرة القائمة بين مبدعى التكنولوجيا وأولئك القادرين على تبنيها من جهة، وبين أولئك المعزولين عن التكنولوجيا والمحرومين منها من جهة أخرى من المتوقع أن تتسع (لا أن تضيق) على المدى المتوسط على الأقل .

وحتى فى مناطق الابداع التكنولوجى (مثل غرب أوروبا) هناك 10 ملايين وظيفة لا يستطيع أكثر من 10 مليون عاطل أن يملؤها لأنهم لا يتمتعون بالمهارات التكنولوجية التى تؤهلهم لتولى هذه الوظائف.

وقد انتقلت بعض الدول أو بعض أجزاء الدول من حالة البعد عن التكنولوجيا إلى حالة تبنى التكنولوجيا وإلى الابداع التكنولوجى.

وهناك حاجة إلى دراسة الدروس المستفادة من هذا التحول لكى نساعد الآخرين على تضييق الثغرة .

وتزداد المشكلة تعقيدا لأن التكنولوجيات الجديدة تحل محل التكنولوجيات الأقدم بصفة مستمرة ومربكة فى بعض الأحيان.

وقد انخفضت مدة الاحلال هذه من نحو قرن من الزمان لتصبح عدة سنوات ، وهذه السرعة تحدث الكثير من القلق وعدم الاستقرار وتقادم المهارات والبطالة، الخ كما تعتبر حرجة فى نفس الوقت بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

مكتب أنشطة أصحاب الأعمال
منظمة العمل الدولية، جنيف